الأزمة السياسية في تايلند : هل من سبيل للحل

أ.م.د ابتسام محمد العامري

رئيس قسم دراسة الازمات

هناك حقيقة اساسية ينبغي ان ننطلق منها عندما نتناول موضوع الازمة السياسية التي تشهدها تايلند حاليا وهي ان هذا البلد يعيش حالة من الصراع السياسي الذي تتصاعد وتيرته منذ العام ٢٠٠٦ ، فما ان يهدأ بركان الازمة حتى يعود الى الثوران مرة اخرى لدوافع مختلفة ، ولا نجافي الحقيقة اذا ما قلنا ان هذه الازمة احدثت انقساما مجتمعيا حادا لم يعرفه تاريخ تايلند الحديث ما بين سكان الاقاليم الشمالية والشمالية الشرقية وما بين نخب العاصمة بانكوك والاقاليم الجنوبية التي يقطنها المسلمون .

نبذة عن تايلند :

قبل الحديث عن الازمة السياسية الراهنة في تايلند لابد من اعطاء نبذة مختصرة عن هذا البلد الذي ظهر الى حيز الوجود بأسم مملكة سيام في العام ١٢٣٨ م ، ويقع هذا البلد الذي لم يخضع لأي شكل من اشكال الاستعمار في تاريخه في منطقة جنوب شرق آسيا اذ يحده من الشرق كل من كمبوديا ولاوس التي تحدها من الشمال ايضا ، ومن الجنوب ماليزيا ومن الغرب ميانمار (بورما) التي تحدها من الشمال ايضا وبحر اندامان ، وظلت تايلند تعرف بأسم مملكة سيام حتى العام ١٩٣٩ اذ تم تغيير اسمها الى الاسم الحالي بعد ٧ سنوات من قيام ثورة ضد الملك (براجاد هيبوك) الملقب براما السابع والتي كان من نتيجتها تحويل تايلند من ملكية مطلقة الى ملكية دستورية .

ويقوم هيكل البناء المؤسسي فبي تايلند على مبدأ الفصل بين السلطات ، اذ يتمتع الملك كونه رئيس الدولة بصلاحيات محدودة لا تتعدى اكثر من كونه حامي البوذية في في البلاد ورمز للوحدة الوطنية فضلا عن بعض الصلاحيات الاخرى ، ، اما السلطة التنفيذية فيتولاها رئيس الوزراء الذي يكلفه الملك بتشكيل الحكومة كونه زعيم الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية التي تجرى كل اربع سنوات ، وتنقسم السلطة التشريعية الى مجلس الشيوخ الذي يبلغ عدد اعضائه ١٥٠ عضوا ، ومجلس النواب الذي يبلغ عدد اعضائه ٥٠٠ عضو ينتخبون بالاقتراع الشعبي العام لمدة اربع سنوات ، فيما تصل مدة خدمة اعضاء مجلس الشيوخ الى ست سنوات .

وتتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية في اتخاذ قراراتها ، وتعد المحكمة العليا اعلى هيئة قضائية في البلاد ويتولى الملك تعيين قضاتها .

وتايلند التي وصل عدد سكانها الى اكثر من ٦٧ مليون نسمة حسب تقديرات العام ٢٠١٣ موزعين على مساحة تصل الى اكثر من ٥١٣ مليون كيلو متر مربع وينتمي معظم سكانها الى العرق التايلندي الذي تصل نسبته الى ٧٥% من سكان البلاد ، فيما تتوزع النسبة الباقية بين ١٤% تايلنديين من اصول صينية و ١١% عرقيات اخرى منهم الملاويون والمون والخمير ومختلف قبائل التلال .

يدين ٩٤,٦% من السكان بالبوذية وهي الديانة الرسمية في البلاد و٤,٦% بالديانة الاسلامية و٠,٧% بالديانة المسيحية و٠,١% معتقدات اخرى طبقا لتعداد العام ٢٠٠٠ السكاني . واللغة التايلندية هي اللغة الرسمية في البلاد فضلا عن استخدام اللغة الانكليزية من قبل النخبة المثقفة في البلاد ، اما الاقليات العرقية فتستخدم اللغات واللهجات الخاصة بها .

وتتمتع تايلند بوضع اقتصادي جيد فهي من الدول الصناعية الجديدة في آسيا ، اذ وصل نموها الاقتصادي للمدة ما بين ١٩٨٥ – ١٩٩٥ ما يقارب ٩% سنويا وهو يعد من اعلى معدلات النمو في العالم على الرغم من تأثرها بالأزمات العالمية مثل الازمة المالية الآسيوية لعام

١٩٩٧والكوارث مثل فيضانات العام ٢٠١١ التي الحقت ضررا كبيرا بقطاع الصناعة الذي يسهم بحصة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي اذ دمرت الفيضانات المناطق الصناعية في بانكوك والاقاليم الخمسة الملحقة بها .

ماهية الازمة السياسية الراهنة :

تعد الازمة السياسية الراهنة في تايلند احدث حلقة من حلقات الصراع السياسي الدائر في تايلند منذ حوالي ٨ سنوات وتحديدا منذ العام ٢٠٠٦ بين طرفي السلطة الممثلة بالمؤسسة الملكية ومناصريها وتاكسين شيناواترا رئيس الوزراء السابق الذي اطيح به بأنقلاب عسكري في العام ٢٠٠٦ ومناصريه ، ففي هذا العام تحديدا ادى اتهام تاكسين بالفساد في صفقة بيع اسهم لشركة سنغافورية الى مطالبته بالاستقالة لكنه لم يذعن لدعوات المعارضة مما دفع الاخيرة الى تنظيم تظاهرات مستمرة ادخلت البلاد في فوضى لم تنته الا بتدخل الجيش الذي امسك بزمام السلطة وحل كل المؤسسات الدستورية المنتخبة في البلاد تمهيدا لأجراء انتخابات في العام التالي والتي فاز فيها حزب سلطة الشعب بزعامة ساماك سوندارافي والذي واجه بدوره معارضة قوية من قبل تاكسين شيناواترا وانصار حزبه التحالف الشعبي من اجل الديمقراطية الذي قاد مظاهرات ضد حكومة سوندارافي بسبب محاولته تمرير بعض التعديلات الدستورية بدعم من المؤسسة العسكرية الامر الذي جعل تايلند تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب العصيان المدني الذي حدث في العام ٢٠٠٨ واضطرابات العام ٢٠٠٩ وتظاهرات العام ٢٠١٠ التي ادت الى مقتل ما لا يقل عن ٩٢ شخصا بعد مواجهات عنيفة ما بين القوى الامنية ومؤيدي شيناواترا .

ادى تنظيم انتخابات العام ٢٠١١ الى فوز حزب من اجل التايلنديين برئاسة ينغلوك شيناواترا الاخت الصغرى لرئيس الوزراء تاكسين شيناواترا ، وقد بذلت ينغلوك جهودا كبيرة من اجل اخراج البلاد من ازمته من خلال اتباع سياسة توفيقية هدفها ارضاء جميع شرائح المجتمع التايلندي المتنافسة مثلا رفع الحد الأدنى للأجور الى ٤٠% بحيث يكون الحد الأدنى لأجر

المواطن التايلندي ١٠ بات – العملة المتداولة في تايلند – يوميا ، ولمساعدة الفقراء من مؤيديها او ما يسمون بأصحاب القمصان الحمر زادت من الاعانات المخصصة لشراء السيارات ، وخفضت في الوقت ذاته الضرائب المفروضة على الاشخاص والشركات سواء من الاثرياء او ابناء الطبقة الوسطى ، فضلا عن انفاقها ما يقارب الـ ٦٧ مليار دولار على البنية التحتية ، كما عملت شيناواترا على تحسين اداء الاقتصاد التايلندي من خلال اتباع اجراءات اقتصادية ناجحة اسهمت في ارتفاع قيمة العملة الوطنية ، وتصاعد قيمة سوق الاوراق المالية الى اكثر من اربع مرات منذ العام ٢٠٠٨ ، فضلا عن زيادة ملحوظة في عدد السياح الاجانب الذين لم ينقطعوا عن زيارة تايلند على الرغم من المظاهرات التي كانت تندلع بين مدة واخرى .

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها ينغلوك لأنهاء حالة الاحتقان السياسي في البلاد الا ان الرياح جاءت بعكس ما تشتهيه سفنها ، فتداعيات الفيضانات المدمرة التي اجتاحت البلاد في اواخر العام ٢٠١١ واغرقت مساحات واسعة من اراضيه بحيث انها كادت ان تغرق العاصمة نفسها ، والخلافات السياسية المستمرة ما بين الحكومة والمعارضة ادت الى اندلاع تظاهرات مناهضة للسلطة في بداية شهر تشرين الاول ٢٠١٣ على وقع محاولات للحكومة في تمرير قانون للعفو يتيح في حال اقراره الى عودة رئيس الوزراء السابق تاكسين شيناواترا الى البلاد دون قضاء عقوبة السجن المحكوم فيها منذ سنوات .

وتدعي المعارضة التي يقودها الحزب الديمقراطي بزعامة ابهيست فيجاجيفا ان ينغلوك ما هي العوبة بيد اخيها رئيس الوزراء الاسبق تاكسين شيناوترا الذي اتهموه بتقويض النظام الديمقراطي الهش في تايلند بسبب سياساته التي كان الهدف منها الحصول على دعم الطبقات الفقيرة وكسب تأييدها لضمان فوز الاحزاب التي قادها في الانتخابات البرلمانية التي تجرى في تايلند منذ العام ٢٠٠١ ، ولا يتوقف الاتهام عند هذا الحد بل وصل الامر بتاكسين الى اهانة النظام الملكي من خلال معاملته بأحتقار وهي التهم التي ينفيها تاكسين الذي يتهم بدوره المعارضة ممثلة بالمؤسستين العسكرية والقضائية والفئة المحيطة بالقصر الملكي الى التآمر عليه وعلى الحكومات التي ترأسها .

دفع تدهور الوضع السياسي في تايلند على خلفية الاحتجاجات المناوئة للحكومة الى اعلان رئيسة الوزراء ينغلاك حل البرلمان في كانون الاول ٢٠١٣ تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة في الثاني من شباط ٢٠١٤ في خطوة منها لإنهاء حالة الجمود السياسي في البلاد ، وعلى الرغم من اجراء الانتخابات في موعدها المقرر وسط مقاطعة بعض الاحزاب لا سيما الحزب الديمقراطي الا ان المحكمة الدستورية قضت في ٢١ آذار ٢٠١٤ ببطلان الانتخابات البرلمانية واقرت بعدم دستوريتها بسبب عدم احرائها في انحاء البلاد كافة في اليوم ذاته ، اذ اعاق المحتجين العملية الانتخابية ومنعوا اجرائها في ٦٩ دائرة من اصل ٣٧٥ دائرة موزعة على انحاء البلاد اي ٢٠% من الدوائر الانتخابية ، الامر الذي قيد من سلطة رئيسة الوزراء ينغلاك وجعلها رئيسة لحكومة انتقالية محدودة الصلاحيات ، ولم تكن هذه الضربة الوحيدة التي تلقتها السيدة ينغلاك بل ان لجنة مكافحة الفساد وجهت لها تهمة الفساد في قضية سوء ادارة برنامج دعم الارز ، وقد ادى اتهامها بهذه القضية الى عزلها عن رئاسة الوزراء وتعيين نائبها نيواتومرونغ بونسونغ بيسان مكانها بالوكالة لحين اجراء الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر اجرائها في ٢٠ تموز لولا الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش التايلندي في نهاية شهر آيار من هذه السنة لوضع حد لحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد منذ اكثر من ٦ اشهر والتي كلفت تايلند خسائر اقتصادية كبيرة .

أسباب الازمة السياسية :

كل ازمة عندما تحدث لا بد ان يكون لها مسببات سواء داخلية او خارجية وهذا الشئ ينطبق على الازمة التايلندية التي كانت اسبابها تتمحور حول ما يأتي :

١- قصور النظام الانتخابي الذي يعاني من مشاكل دعت المتظاهرين الى المطالبة بأصلاحه واصلاح النظام السياسي ككل ، اذ يحمل النظام الانتخابي بداخله بذور الخلاف من خلال محاولة القادة السياسيين كسب المزيد من الاصوات للفوز بالانتخابات من خلال تقديم الخدمات والمزايا للطبقات الفقيرة التي تشكل قاعدة كبيرة في المجتمع يمكنها

ان توفر الدعم الكافي لبعض القادة السياسيين او الاحزاب السياسية ، وهذا ما نجده متجسدا في حزب من اجل التايلنديين بقيادة تاكسين شيناواترا في كسب اصوات ابناء الطبقات الدنيا في المجتمع والذين تتمركز غالبيتهم في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من البلاد والصعود عن طريقهم الى قمة السلطة .

٢-احدثت هذه الحالة انقساما اجتماعيا حادا داخل المجتمع التايلندي والذي نراه يسير بمسارين الاول : بين الطبقات الدنيا والوسطى ، فمحاولة استرضاء ابناء الطبقة الاولى لكسب اصواتهم في الانتخابات أثار حفيظة الطبقة الثانية التي رأت في هذا الامر تهميشا لدورها واضعافا لمكتسباتها التي يمكن ان تحصل عليها من السلطة ، وهذا ما يخلق مشكلة جديدة ، فصعود الحزب المؤيد للفقراء يجعله غير قادر على كسب ثقة الشعب بغالبيته مما يضعف سلطتها ويقوض قدرتها على حكم البلاد ويقيد اجراءاتها الهادفة الى تنفيذ وعودها الانتخابية او اجراء تغييرات معينة في البلاد في ظل هذه الانقسامات .

والثاني هو الانقسام الحاد ما بين الاحزاب السياسية والتي دفعها تنافسها على السلطة الى تجييش الشارع ضد السلطة الحاكمة اذا كانت من حزب اخر منافس ، وهذا الحال ينطبق على كل الاحزاب السياسية التايلندية ، فما ان يصعد حزب ما الى سدة الحكم حتى تبدأ الاحزاب المنافسة بتسيير المظاهرات وتنظيم الاحتجاجات ضد سياساته ووضعه في خانة حرجة الامر الذي يوصل الامور في البلاد الى نقطة اللاعودة والتي تستدعي اجراء انتخابات جديدة وهكذا دواليك .

آفاق المستقبل :

يمكننا ان نجزم انه بعد ان استلم الجيش السلطة في تايلند فأن البلد مقبل على سيناريوهات متعددة ابرزها : توطيد الاستقرار السياسي في البلاد وتنظيم الامور تمهيدا لأجراء انتخابات جديدة اعتمادا على قانون الانتخابات القديم وهي خطوة نحو اعادة البلاد الى الحكم المدني مرة اخرى وهذا ما سيجري بالفعل ، وهذا الاجراء سيدخل

البلاد في حلقة مفرغة ، اذ ستدفع المنافسة ما بين الاحزاب السياسية الى حالة عدم الاستقرار السياسي من جديد .

اما السيناريو الثاني فهو اشراف المؤسسة العسكرية على عملية اصلاح شامل للنظام السياسي ومن ضمنه النظام الانتخابي ضمانا لعدم عودة البلاد الى سلسلة الاضطرابات والفوضى التي شهدتها في السنوات الاخيرة ، والتخلص من حالة الانقسام المجتمعي والسياسي التي تميزت بها البلاد مؤخرا ، ودفع عملية التقدم الاقتصادي نحو الامام بعد ان تعثرت في السنوات الماضية بسبب الاحداث التي تشهدها البلاد .

ويتجه السيناريو الثالث الى استلام الجيش للسلطة لمدة محددة يتم خلالها اجراء بعض الاصلاحات السياسية والتمهيد للانتخابات العامة ، وهذا ما تم بالفعل اذ انتخب البرلمان التايلندي الذي اختير اعضاءه من قبل المجلس العسكري الحاكم في ٢١ آب ٢٠١٤ رئيس هذا المجلس الجنرال برايوت تشان اوتشا رئيسا للوزراء والذي سيمهد انتخابه الطريق لأنشاء حكومة مؤقتة خلال الاسابيع القادمة تعمل على التحضير لأجراء انتخابات جديدة نهاية العام ٢٠١٥ .